



## الحدود المقدرة وأثرها على المجتمع المسلم

د. عباس محمد الوجيه

أستاذ الفقه المقارن - كلية الآداب - جامعة عمران

### مقدمة:

الحدود المقدرة هي التي حددت مقادير العقوبة فيها بنصوص الشرع الإسلامي الكتاب والسنة وهي ما تسمى بالحدود الشرعية، حد الردة، وحد الحرابة، وحد السرقة، وحد الزنا، وحد القذف بالزنا، وحد شرب الخمر<sup>(1)</sup>. أما العقوبات غير المقدرة، فهي التي لم يحدد لها عقوبة مقدرة من الشارع، وإنما ترك الأمر في تقديرها إلى ولي الأمر<sup>(2)</sup>.

وهي عقوبات لجنايات غير محصورة، بل كل المخالفات الشرعية لها عقوبة في الشرع الإسلامي، تختلف حسب ظروفها وملابساتها وأحوالها المختلفة، فمن عقوباتها التوبيخ والهجر والتشهير والنصح والوعظ والإنذار، والحرمان من بعض الحقوق، والغرامه المالىه، وعقوبة النفي والتغريب، وقد تصل إلى عقوبة الحبس والجلد، أو عقوبة القتل تعزيراً، وتسمى هذه العقوبات في الشرع الإسلامي العقوبات التعزيرية<sup>(3)</sup>.

وسيقصر بحثنا على الحدود المقدرة فقط، المعروفة بجرائم الحدود، أما جرائم القتل بأنواعه الخطأ والعمد وشبه العمد، وكذا الجنايات المختلفة،

(1) كشاف القناع على متن الإقناع / منصور بن يونس البهوتي ج6/ص77/ط1983م/عا لم الكتب /بيروت، ونيل الأوطار / محمد بن علي الشوكاني /ج7/ص98/ط1996م/دار الخير/بيروت.

(2) الشرح الكبير /شمس الدين بن قدامة المقدسي/ج10/ص347/ط1983م/دار الكتاب العربي/بيروت، ومعونة أولي النهى شرح المنتهى /ابن رجب الفتوحي /ج10/ص497/ط1998م/دار خضر /بيروت، والعقوبات التفويضية / د مطيع الله الصرهيد / 44 / ط1/1983م

(3) شرح فتح القدير / كمال الدين بن الهمام الحنفي /ج5/ص344/ط دار الفكر /بيروت، والحدود والتعزيرات عند ابن القيم / د أبو زيد / ص455/ ط1/1983/بيروت.





فسوف نفرد لها بحثاً خاصاً، لكثرة ما فيها من تفرعات ومسائل واختلافات في المذاهب الفقهية.

وقد جعلت مواضيع هذا البحث مقسمة على ستة مباحث، ولكل مبحث عدد من الفروع والمطالب المختصرة، خشية الإطالة، وهي كالآتي:-

**المبحث الأول:** جريمة الردة وعقوبتها وحكمة تشريعها.

**المبحث الثاني:** جريمة الحرابة وعقوبتها وحمة تشريعها.

**المبحث الثالث:** جريمة السرقة وعقوبتها وحكمة تشريعها.

**المبحث الرابع:** جريمة الزنا وعقوبتها وحكمة تشريعها.

**المبحث الخامس:** جريمة القذف بالزنا وعقوبتها وحكمة تشريعها.

**المبحث السادس:** جريمة شرب الخمر وعقوبتها وحكمة تشريعها.

وكل جريمة من هذه الجرائم تم الحديث عنها بصورة مختصرة بعيداً عن التفرعات، والاختلافات المطولة التي ذكرها علماء المذاهب الإسلامية رحمهم الله، وركزت بشكل واضح على إبراز الأثر لكل جريمة من هذه الجرائم على الفرد الجاني وعلى المجتمع بشكل عام، وكذا حكمة التشريع لكل عقوبة من العقوبات المقدرة لهذه الجرائم.

والغرض من البحث أن يلم الدارس له بفائدة علمية مبسطة وموجزة، عن أهم شيء في فقه هذه العقوبات المقدرة في الشرع الإسلامي.

وأرجو من الله العليّ القدير أن أوفق في عرض هذا البحث بالشكل المناسب والمفيد، لكل من اطلع عليه من طلاب العلم الشرعي، وفي الختام نسأل من الله الكريم أن يفقهنا في الدين ويعلمنا التأويل ويهدنا سواء السبيل، فهو حسبنا ومولانا ونعم الوكيل.

وصلّى الله وسلّم على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه والتابعين.





## المبحث الأول

### جريمة الردة وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### تعريف الردة وأدلة عقوبتها

##### تعريف الردة لغة وأصطلاحاً

جاء في لسان العرب: الإرتداد الرجوع، ومنه المرتد، وقد ارتد، وارتد عنه، أي تحول عنه، وفي التنزيل ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ {البقرة: 217}، والإسم: الردة، ومنه الردة عن الإسلام، أي الرجوع عنه، وارتد فلان عن دينه، إذا كفر بعد إسلامه<sup>(1)</sup>.

وعرف ابن قدامة المرتد فقال: إن المرتد هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ {البقرة: 217}، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من بدل دينه فاقتلوه)<sup>(2)</sup> وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وأبي موسى وابن عباس وخالد وغيرهم ولم ينكر ذلك فكان إجماعاً<sup>(3)</sup>.

(1) لسان العرب / للعلامة ابن منظور / ج5/ص184/ط1/دار إحياء التراث العربي / بيروت/1995م.

(2) الجامع الصحيح / محمد إسماعيل البخاري / ج4/ص160/ط:بولاقي/1286.

(3) كتاب المغني / موفق الدين بن قدامة / ج10/ص74/ط1983/دار الكتاب العربي / بيروت.





والردة والارتداد: الرجوع في الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تختص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ﴾ {محمد:25}، وقال ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ {المائدة:54}، وهو الرجوع من الإسلام إلى الكفر، وكذلك ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ {البقرة:217}، وقوله ﴿وَلَا تُرْءَوْا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ﴾ {المائدة:21}، أي إذا تحققتم أمرا وعرفتم خيرا فلا ترجعوا عنه<sup>(1)</sup>.

### النصوص الشرعية في عقوبة المرتد

عقوبة المرتد: هي القتل حدا بعد استتابته، والخلود في النار في الدار الآخرة، قال تعالى ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ {البقرة:217}.

### والأدلة من السنة على قتل المرتد على النحو الآتي:

1- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحل دم، امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني، والمارق عن الدين التارك للجماعة)<sup>(2)</sup>.

(1) نيل الأوطار / محمد بن علي الشوكاني / تقريظ: د. الزحيلي / ج7 / ص219 / ط1 / 1996م / دار الخير بيروت.

(2) رواء البخاري / ج4 / ص154 / ط بولاق / 1286هـ.





2- عن عكرمة قال: أتى علي رضي الله عنه بزنادقة، فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تعذبوا بعذاب الله) ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من بدل دينه فاقتلوه)<sup>(1)</sup>.

3- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي رجلان من الأشعريين، أحدهما عن يميني والآخر عن يساري، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستاك، فكلهما سأل، فقال: يا أبا موسى أو يا عبدالله بن قيس، قال: قلت: والذي بعثك بالحق، ما أطلعاني على ما في أنفسهما، وما شعرت أنهما يطلبان العمل، فكأنني أنظر سواكه تحت شفتيه قلصت، فقال (لن أو لا نستعمل على عملنا من أراد) ولكن اذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس إلى اليمن، ثم أتبعه معاذ بن جبل: فلما قدم عليه ألقى له وساده قال: انزل، وإذا رجل عنده موثق، قال ماهذا؟ قال كان يهوديا فأسلم ثم تهود، قال اجلس، قال لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله، ثلاث مرات، فأمر فقتل<sup>(2)</sup>.

وقد اختلف العلماء في استتابة المرتد: فالجمهور أنه يستتاب، ويجب على ولي الأمر ذلك قبل أن يأمر بقتله<sup>(3)</sup> وأدلتهم مايلي:-

1- عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن أبيه، أنه قال: (قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل، من قبل أبي موسى، فسأله عن الناس فأخبره، ثم قال: هل كان فيكم من مغربة خبر؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، قال: فما فعلتم به، قال قربناه فضربنا عنقه فقال عمر: أفلا حبستموه

(1) رواه البخاري ج/4 ص160.

(2) رواه البخاري ج/4 ص160.

(3) المغني/ مرجع سابق ج/10 ص76، والمبسوط / شمس الدين السرخسي ج/10 ص98 ط2/ دار المعرفة/ بيروت، وشرح الموطأ / محمد بن عبد الباقي الزرقاني ج/4 ص405 ط: مصطفى الحلبي.



ثلاثاً، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ثم قال: اللهم إني لم أحضر ولم آمر ولم أرض إذ بلغني<sup>(1)</sup>.

2- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن امرأة يقال لها أم مروان، ارتدت عن الإسلام فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن يعرض عليها الإسلام فإن رجعت وإلا قتل<sup>(2)</sup>، وذهب بعض العلماء أن المرتد لا يستتاب، بل يقتل مكانه في الحال، وقال به أهل الظاهر ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير<sup>(3)</sup>، واستدلوا بعموم حديث (من بدل دينه فاقتلوه) فلم يذكر في الحديث الاستتابة فدل ذلك على عدم طلبها، والراجح هو قول الجمهور بوجوب الاستتابة، لأن الحديث محمول على قتله بعد الاستتابة، وفي بعض طرق حديث معاذ أنه كان قد استتيب<sup>(4)</sup>.

- 
- (1) الموطأ / مالك بن أنس / ج2 / ص 737 / ط دار إحياء الكتب العربية / القاهرة / 1951م/قال الشوكاني في تخريجه نقلاً عن الشافعي أن هذا الأثر عن عمر ليس بمتصل، ورواه البيهقي من حديث أنس وضعفه الحافظ ابن حجر / نيل الأوطار ج7/ص210.
- (2) رواه الدار قطني في سننه / ج3 / ص 118 / ط : دار المحاسن / القاهرة / قال الشوكاني وأخرجه البيهقي، قال الحافظ وإسناده ضعيف / نيل الأوطار / ج7/ص210
- (3) فتح الباري/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ج15/295/ط: مصطفى الحلبي.
- (4) المغني / مرجع سابق ج10/ص77.





## المطلب الثاني

### أثر جريمة الردة على المجتمع وحكمة تشريعها

#### أثر جريمة الردة على صاحبها وعلى المجتمع

يمكن معرفة الآثار الناتجة عن جريمة الردة، سواءً أكانت هذه الآثار على صاحبها أو على المجتمع بشكل عام، من خلال هذه الخلاصة، لما ذكره الدكتور/ مطيع الله الصرهيد في حديثه عن حكمة المشروعية لعقوبة المرتد<sup>(1)</sup>:

1- الردة عن الإسلام أعظم أنواع الكفر، وهي من أشد البلاء على نفس المرتد، وعلى مجتمعه الذي يعيش فيه.

2- الشكوك التي تسيطر على المرتد، فتجعله يشك حتى في عقيدته، وتصور له الخروج عن دينه، والتحرر من مبادئ الأخلاق وضوابط الشرع، إشباعاً لشهواته بلا حدود، وإطلاقاً لغرائزه بلا قيود، فيصير في أزمة نفسيه دائمة أومؤقته أو يصاب بخلل نفسي، يؤدي إلى خلل في التفكير، وكان عليه أن يسأل العلماء حتى تزال شكوكه، والشبه العالقه بعقيدته، حتى يكون إيمانه عن دليل وبرهان، ويقين لا ريب فيه.

3- قد يكون الدافع لدى المرتد: الكيد للإسلام بالتشكيك والتضليل، ليحقق أهدافه من زعزعة عقيدة المسلمين، ورد من أسلم منهم إلى حظيرة الكفر، وليوهم أن الإسلام غير صالح أن يعتنق كدين، لأنه برده، كأنه يقول بلسان حاله: تراجعت عن الدين الإسلامي بعد أن دخلت فيه حين تحقق لي أنه غير صالح، ولهذا ارتدت عنه، ولكن الإسلام يقف بالمرصاد لكل مفسد يتلاعب بالدين، فكان جزاء المرتد هو القتل.

(1) العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها / مطيع الله الصرهيد / ص159 / ط1 / 1983م / جده.





4- من الآثار والنتائج لجريمة الردة: أن هذا المرتد يعتقد أنه بردته هذه قد اهتدى إلى الحق ووصل إليه، ويرى أن غيره قيد نفسه بقيود تحد من حريته، والتزم بالتزامات تمنعه من حريته وممارسة حقه في الحياة على الوجه الذي يريده لنفسه ويرتضيه، لذلك فهو يدعوهم إلى الحق في زعمه، وإلى الحرية والتوصل عن تلك الالتزامات، لينطلقوا أحرارا من كل قيد<sup>(1)</sup>.

وبهذا نرى أن المرتد قد خان المسلمين في عقيدتهم، فهدم الرابطة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المسلم، وكدر صفو أمنهم ونشر الفوضى في ربوعهم، وأشاع الفساد فيما بينهم.

5- الردة في الحقيقة من الأمراض المعدية في المجتمعات، ولو لم يدع إليها، فهي في حد ذاتها شر، والشر يعدي بطبعه، ويؤثر في المجتمع، وينتشر فيه انتشار النار في الهشيم، لأن عدوى التقليد وغريزة المحاكاة، تدفع غيره إلى مجاراته، للتحلل من ضوابط الشرع والانطلاق في دنيا الشهوات والمذات<sup>(2)</sup>.

### حكمة التشريع في عقوبة المرتد

الشارع الحكيم حين قرر عقوبة المرتد، جعل من هذه العقوبة صلاحا للمرتد نفسه، ثم صلاحا للمجتمع الذي يعيش فيه، لما يترتب على هذه العقوبة من نتائج عظيمة، وآثار في غاية السداد والرشاد، ومن أهم هذه الآثار:-

1- أن المرتد إذا علم بأن عقوبة الردة هي القتل، امتنع عن التردّي فيها حرصا على حياته وضنا بها، فكان في ذلك صيانة له عن قتل نفسه، كما أنها تكون صيانة لغيره من التردّي في هاوية الردة، وبذلك تكون عقوبة الردة، وهي القتل - أنفى للقتل له ولغيره.

(1) المرجع السابق /ص195.

(2) المرجع السابق / ص 59 - 63.







وجناية الردة أولى بالقتل وكف عدوان الجاني، فبقاؤه بين العباد مفسدة لهم ولاخير يرجى في بقاءه ولامصلحه<sup>(1)</sup>.

2- أن قتل المرتد فيه صيانة للمجتمع في عقيدته من الإفساد فيها والتلاعب بها، فلا يدخل في الإسلام اليوم من يريد أن يخرج منه غدا، لأنه يعلم قبل دخوله في الإسلام، ماينتظره عند خروجه منه، فيضن بنفسه أن يصيبها الردى والهلاك، والنفوس أعز شيء لدى الإنسان في هذه الحياة، ولهذا سوف يحسب ألف حساب حين يفكر في الردة<sup>(2)</sup>.

3- التصرف الحازم لمواجهة الردة في خلافة أبي بكر، وتجهيز الجيوش الجرارة لملاحقة المرتدين في أنحاء الجزيرة العربية، أرجعت هيبة الإسلام وحرمة الدين إلى القلوب المعوجه وللخلافة الإسلامية قداستها وتمكينها من بسط نفوذها على تخوم الدولتين الفارسيه والرومانيه ولولا هذا الحزم الصارم، لحدث ما لم يحمد عقباه.

4- الإسلام لايسوغ لذوي الأهواء أن يعيثوا بالأديان، فيدخل في الإسلام لغاية ثم يخرج منه لغاية أخرى، فقد اعتبر ذلك لعبا بالدين وتضليلا للمتدينين، ولذلك اعتبر القرآن الردة من أشد التضليل<sup>(3)</sup>.

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين /شمس الدين محمد بن القيم /ج2/ص115/ط:مكتبة الكليات الأزهرية.

(2) العقوبة المقدرة /مرجع سابق /ص64.

(3) روح الدين الإسلامي / عفيف عبد الفتاح طباره /ص410/ط7.





## المبحث الثاني

### جريمة الحراية وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### تعريف الحراية وأقسامها وأقوال العلماء فيها

##### تعريف الحراية وأقسامها

معنى الحراية في اللغة:- المحاربة مصدر للفعل حارب يحارب، واسم الفاعل منه محارب مأخوذة من الحرب بمعنى التعدي وسلب المال، يقال حربه يحربه حربا مثل طلبه يطلبه طلبا إذا أخذ ماله، وقد حرب ماله أي سلبه، فهو محروب وحريب<sup>(1)</sup>.

1- معنى الحراية في الشرع:- هي البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب مكابرة، اعتمادا على الشوكة، مع البعد عن مسافة الغوث، من كل مكلف ملتزم للأحكام، ولو كان ذميا أو مرتدا) فخرج بقيد (اعتمادا على الشوكة) ما لو كان الاعتماد على المغافلة والهرب، أو على ضعف المجني عليه، فلا يسمى ذلك حراية، وإنما هو من قبيل النهبة ونحوها وله حكمه الخاص به.

وخرج بقيد (البعد عن مسافة الغوث) وهي المسافة القريبة من المدينة أو القرية، بحيث لو استغاث الإنسان منها لبلغ صوته أهلها.

وخرج بقيد (ملتزم للأحكام) الكافر الحربي، فهو وإن قتل وأخذ المال، لا يدخل في هذا الباب

(1) الصحاح / إسماعيل بن حماد الجوهري / ج1/ ص108/ ط: دار الكتاب العربي/ القاهرة، ولسان العرب / مرجع سابق/ ج1/ ص294.





وإنما هو كافر حربي مهدر الدم على كل حال، فإن دخل في الإسلام، لم يؤخذ بجناية جناها من قبل، لأن الإسلام يجب ما قبله<sup>(1)</sup>.

2- أقسام أهل الحاربة:- ينقسم أهل الحاربة وقطاع الطريق إلى أربعة أقسام:

**القسم الأول:-** من يقتلون من يمر بهم ويسلبون أموالهم، فيجب قتلهم ثم صلبهم ثلاثاً على مرتفع كخشبة ونحوها، زيادة في التكيل بهم، وليشتهر حالهم، وإنما يصلبون بعد الغسل والتكفين والصلاة عليهم، لأنهم لم يخرجوا بعملهم هذا عن كونهم مسلمين، والمسلم واجب غسله وتكفينه والصلاة عليه.

**القسم الثاني:-** من يقتلون من مر بهم، ولا يأخذون أموالهم، وجزاؤهم القتل دون الصلب ولا أثر هنا لعفو أولياء الدم في إسقاط القصاص، لأنه أصبح من حقوق الله.

**القسم الثالث:-** وهم من يأخذون المال فقط، وجزاؤهم قطع يدهم وأرجلهم من خلاف، أي قطع اليمنى من مفصل الكف، وقطع اليسرى من مفصل القدم.

**القسم الرابع:-** وهم الذين يخيفون المارة، دون أن يأخذوا منهم مالاً، أو أن يعتدوا منهم على حياة، وجزاؤهم عقوبة من عقوبات التعزير، نفي أو حبس أو غير ذلك<sup>(2)</sup>.

وهذه الأقسام وأحكامها استنبطها العلماء من قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ

(1) الأم / محمد بن إدريس الشافعي/ج6/ص152/ط2/دار المعرفة/بيروت، والتفسير الكبير /الفخر الرازي/ج11/ص215/ط2/دار الكتب العلمية/طهران، وشرح فتح القدير / شمس الدين محمد بن الهمام / ج4/ص267/طبعة بولاق/1315.

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن /محمد بن جرير الطبري/ج6/ص211/ط2/ مطبعة الحلبي، ونيل الأوطار /مرجع سابق / ج7 / ص167.



تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾ {المائدة: 33- 34}.

### أقوال العلماء في حد الحرابة

قال العلامة الكاساني الحنفي: قطع الطريق أربعة أنواع: إما أن يكون بأخذ المال لاغير، وإما أن يكون بالقتل لاغير، وإما أن يكون بهما جميعاً، وإما أن يكون بالتخويف من غير أخذ ولاقتل فمن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل، ومن أخذ المال وقتل، قال أبو حنيفة بالخيار: إن شاء قطع ثم قتله أو صلبه، أو العكس<sup>(1)</sup>.

وقال الإمام الشافعي في أحكام القرآن: روي عن ابن عباس في قطاع الطريق، إذا قتلوا وأخذوا المال: قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا هربوا طلبوا حتى تقام عليهم الحدود، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض وبهذا نقول<sup>(2)</sup>.

وقال العلامة ابن قدامة: فإذا قدر عليهم (أي المحاربين) فمن كان منهم قد قتل من يكافئه وأخذ المال، قتل حتما وصلب حتى يشتهر، وقال أبو بكر: يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب، وعن أحمد أنه يقطع مع ذلك) روي نحو هذا عن ابن عباس، وبه قال قتادة وأبو مجلز وحمام والليث والشافعي. وعن أحمد أنه إذا قتل وأخذ المال، قتل وقطع، لأن كل واحدة من الجنائتين، توجب حدا منفردا

(1) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع / علاء الدين أبي بكر الكاساني / ج7/ ص93/ مطبوعه 1982/ دار الكتاب العربي/ بيروت.

(2) أحكام القرآن / محمد بن إدريس الشافعي / جمع البيهقي / ج1/ ص313/ دار الكتب العلمية/ بيروت.





فإذا اجتمعا وجب حدهما معاً ، كما لوزنى وسرق<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### آثار جريمة الحراية على المجتمع

يمكن تلخيص هذه الآثار والنتائج التي تترتب على جريمة الحراية في أربعة عناصر كالآتي:

- 1- الإفساد في الأرض بالاعتداء على المسلمين وتعطيل أحكام الدين، ذلك ان الأمة المسلمة إنما تكون مسلمة، بإقامة حدود الله وتطبيق أحكامه فيما بينهم، لذلك لم يكن المحارب محارباً في الحقيقة للإمام، أو لجماعة من الناس، وإنما يحارب شريعة الله.
- 2- سلب الأمن والأمان عن جماعة المسلمين، ولاشك أن من شهر السلاح على جماعة المسلمين ومن في حكمهم، فقد سلب أمنهم وروع نفوسهم وأحدث الفوضى والاضطراب بين صفوفهم، وأوقع الضرر بهم، مما يترتب على ذلك تقويض لدعائم الأمان والنظام، وهتك لأسباب الأمن والسلام.
- 3- الاعتداء على الناس في دمائهم وأموالهم وحرمااتهم بغير حق، فالمحارب في الحقيقة أشد خطراً من القاتل، لأن القاتل يعتدي على فرد بعينه أو أفراد معينين، بخلاف المحارب فإنه يعتدي على المجتمع كله.
- 4- تعطيل مصالح الناس في معاشهم وأسباب أرزاقهم، فإذا علم المجتمع أن بين ظهرائه عصابات يستولون على الأموال بالقوة، فإنهم لايسعون لأسباب معاشهم واقتناء المال والثروة، لأنهم قد تحققوا بأنها مأخوذة بالقوة في النهاية<sup>(1)</sup>.

(1) الشرح الكبير على متن المقنع /شمس الدين بن قدامة المقدسي/ج10/ص304/ط1983/دار الكتاب العربي/بيروت.





## المطلب الثالث

### حكمة التشريع لعقوبة الحرابة

1- جعل الله عقوبة المحاربين أشد عقوبة في الإسلام، ليكونوا عبرة لغيرهم ونكالا على من تسول له نفسه الإفساد في الأرض، ويتنفذ هذه العقوبة يحصل الأمن والأمان وينتشر الخير والسلام في ربوع البلاد كلها.

روي عن أنس بن مالك: رضي الله عنه أن ناسا من عرينة، قدموا المدينة، فاجتووها فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: في إبل الصدقة، وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا، فصحوا، فارتدوا عن الإسلام وقتلوا الراعي وساقوا الإبل، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آثارهم، فجيء بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وسمر أعينهم وألقاهم في الحرة، قال أنس: فلقد رأيت أحدهم يكدم الأرض بفيه عطشاً حتى ماتوا، ونزلت ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ {المائدة:33}.

2- المحاربون (قطاع الطريق) لهم الخزي في الدنيا والعار والنكال، وفي الآخرة العذاب العظيم، كما جاء في ختام آية الحرابة (ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)

3- التشنيع بهذه الجريمة أن أصحابها يحاربون الله ورسوله، وإن كانوا إنما يحاربون الجماعة المسلمة والإمام المسلم، فهم قطعاً لا يحاربون الله سبحانه بالسيف، وقد لا يحاربون شخص رسول الله، ولكن الحرب لله ورسوله متحققة، بالحرب لشرعية الله ولرسوله، وللجماعة المسلمة التي ارتضت شريعة الله ورسوله، ولدار الإسلام التي تنفذ فيها شريعة الله ورسوله<sup>(2)</sup>.

(1) العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها / مرجع سابق ص 84 - 85.

(2) في ضلال القرآن / سيد قطب مج2 ص879 ط7/1978م/ دار الشروق / بيروت.





4- من حكم التشريع في عقوبة الحراية: أن المحاربين يقتلون جميعا من قتل منهم ومن لم يقتل لأنهم شركاء في الغنيمه، فكذلك تعمهم عقوبة الجريمة، وكذلك يغرمون كل ما يأخذون من مال لأنه غصب فلا يجوز ملكه لهم<sup>(1)</sup>.

(1) للمزيد راجع : الجامع لأحكام القرآن / محمد أحمد القرطبي/ ج6/ ص154/ ط1967م/ دار الكاتب العربي/ القاهرة.





## المبحث الثالث

### جريمة السرقة وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### تعريف السرقة ونصابها وشروطها

##### تعريف السرقة ونصابها

**التعريف لغة:** اشتقاق السرقة من الفعل سرق، يقال سرق منه مالا وسرقه مالا، سرقا وسرقة: أي أخذ ماله خفية، فهو سارق، جمع سرقة وسراق وهو من باب ضرب يتعدى إلى مفعولين، وقد يتعدى إلى الأول بحرف جر زائد كقوله: سرق منه مالا<sup>(1)</sup>.

**والسرقة في الشرع:** أخذ مال معين المقدار غير مملوك للأخذ، من حرز مثله خفية أو أخذ البالغ العاقل المختار الملتزم بأحكام الشريعة مالا لغيره بلغ نصابا خفية من حرز مثله وليس له فيه شبهة<sup>(2)</sup>.

(1) الصحاح/ إسماعيل بن حماد الجوهري ج4/ص1496 / "دار الكتاب العربي/ القاهرة، و المعجم الوسيط د:ابراهيم أنيس وآخرين / ج 1 / ص425/ط2/1973م/دارالمعارف بمصر  
(2) المغني والشرح الكبير /عبد الله بن أحمد بن قدامة /ج10/ص274/ط:1983م/دار الكتاب العربي/بيروت، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي/ج2/ص482/: مكتبة الكليات الأزهرية.







نصاب السرقة: النصاب في السرقة ربع دينار من الذهب، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا)<sup>(1)</sup>.

واختلف العلماء هل يشترط النصاب، فذهب الجمهور إلى اشتراطه، مستدلين بالأحاديث الثابتة فيه، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج: إلى أنه لا يشترط، بل يقطع في القليل والكثير لإطلاق الآية، ولما أخرجه البخاري: من حديث أبي هريرة أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)<sup>(2)</sup>.

واختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له، على أقوال: منها - أن النصاب الذي تقطع به ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة، وهذا هو مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم، مستدلين بحديث عائشة السابق، وحديث (أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم)<sup>(3)</sup>.

والقول الثاني: للهادوية وأكثر فقهاء العراق: أنه لا يجب القطع إلا في عشرة دراهم، ولا يجب في أقل من ذلك، واستدلوا بحديث ابن عباس (أنه كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة دراهم)<sup>(4)</sup>.

واختلف القائلون بشرطية النصاب، هل يقوم بالذهب والفضة، فقال مالك: يقوم بالدراهم لأربع الدينار، وقال الشافعي: الأصل في تقييم الأشياء هو الذهب، وقال الإمام أحمد بقول مالك<sup>(5)</sup>.

(1) رواه البخاري/ج4/ص142.

(2) رواه البخاري/ج8/ص15.

(3) رواه البخاري/ج4/ص142.

(4) رواه البيهقي في سننه من طريق محمد بن إسحاق /السنن الكبرى/مأبوك أحمد بن الحسن البيهقي /دائرة المعارف/حيدر آباد.

(5) صحيح مسلم بشرح النووي/محيي الدين بن شرف النووي/ج11/ص181/ط:السعوديه، ونيل الأوطار / مرجع سابق/ج7/ص137، وغاية البيان شرح زيد بن رسلان /محمد أحمد الرملي/ص412/ط3/1994م بيروت،





## شروط جريمة السرقة

ليس كل سارق تقطع يده، بل لابد لإقامة الحد من استيفاء الشروط الآتية:-

- 1- البلوغ: فلا تقطع يد الصبي الذي لم يبلغ، لحديث (رفع القلم عن ثلاثة، ومنها الصبي حتى يحتلم)<sup>(1)</sup>.
- 2- العقل: فلا تقطع يد المجنون، لأنه رفع التكليف عنه، للحديث السابق، أما السكران الذي زال عقله بسبب السكر، فإنه يقام عليه، إن كان متعدياً في سكره
- 3- ألا يكون مكرهاً: لأن المكره رفع القلم عنه، كما في الحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروه عليه)<sup>(2)</sup>.
- 4- أن يبلغ المال الذي سرقه نصاباً، والنصاب مايساوي ربع دينار فصاعداً، وربع الدينار يساوي ثلاثة دراهم، كما في الأحاديث السابقة<sup>(3)</sup>.
- 5- أن يؤخذ المال المسروق من حرز مثله، وحرز المثل هو المكان الذي يحفظ فيه، أو في مثله عادة المال المسروق<sup>(4)</sup>.

والسراج الوهاج / شرف الدين يحيى النووي/ص389/ط:1995م/بيروت، وكشاف القناع /مرجع سابق ج/6/ص129، وبداية المجتهد / مرجع سابق/ج2/ص481

(1) رواه ابن ماجه /رقم3045/ قال الشوكاني: الحديث خرجه النسائي أيضا وأبو داود وابن حبان والحاكم، قال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم، قال الدار قطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب، وقال ابو زرعة الحديث مرسل / نيل الوطار / ص239.

(2) رواه ابن ماجه عن ابن عباس برقم/2045/باب طلاق المكره والناسي، قال الشوكاني: أخرجه ابن حبان والدار قطني والحاكم من حديث ابن عباس وحسنه النووي، وأطال عليه الكلام الحافظ ابن حجر في باب شروط الصلاة / نيل الأوطار /مرجع سابق / ج6 / ص660

(3) شرح صحيح مسلم للنووي/مرجع سابق/ج11/ص181.

(4) سبل السلام /ممد بن إسماعيل الأمير الصنعاني/ج4/ص23/ط: دار الفكر.





- 6- ألا يكون للسارق ملك أو شبهة ملك، فإن كان شريكا فيه لم يقطع، لأن له ملكا فيه، ولقيام شبهة الملكية، كسرقة الولد من مال أبيه والعبد من مال سيده، والفقير المحتاج من مال الدولة ووقت المجاعة للحديث: (إدروا الحدود ما استطعتم، فإن الحاكم لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة)<sup>(1)</sup>.
- 7- أن يكون السارق عالما بالتحريم، فمن كان جاهلا بالتحريم أو حديث عهد بالإسلام لم يعاقب بالقطع، ويعاقب بالتعزير مع الضمان<sup>(2)</sup>.
- 8- أن يكون المال المسروق طاهرا، فلو سرق خمرا أو خنزيرا أو كلبا أو جلد ميتة بلا دبح فلا قطع، وأن يكون المال مباح الاستعمال، فإذا فقد شرط من هذه الشروط سقط القطع وللحاكم أن يتخير من العقوبات التعزيرية إلى جانب الغرامة ما يراه زاجرا للسارق<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني

### حد السرقة وأدلتها وحكمة تشريعه

#### حد السرقة وأدلة مشروعيتها

تقطع يد السارق اليمنى من الرسغ (مفصل الكف) بعد تحقق شروط السرقة الثمانية التي أشرنا إليها سابقا بعد اعترافه وإقراره، أو شهادة عدلين على سرقته<sup>(4)</sup>.

(1) رواه الترمذي رقم /1424/ في باب ما جاء في درء الحد، وأخرجه الحاكم والبيهقي ولكن في إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف كما قال الترمذي / نيل الأوطار / ج7/ص116.

(2) غاية البيان شرح الزيد / مرجع سابق /ص411.

(3) السراج الوهاج / مرجع سابق /ص392/ والفقهاء المنهجي / مرجع سابق ج8/ص76.

(4) للمزيد راجع نيل الأوطار / مرجع سابق /ج7/ص137 وما بعدها.





ودليل المشروعية من القرآن قول الله عزوجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ {المائدة: 38}.

ومن السنة مارواه البخاري: عن عائشة رضي الله عنها: أن قریشا أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت، فقالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكلم رسول الله، فقال: أتشفع في حد من حدود الله ثم قام فخطب فقال: يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها<sup>(1)</sup>.

وعن صفوان ابن أمية: رضي الله عنه قال: كنت نائماً في المسجد على خميسة لي فسرقت فأخذنا السارق، فرفعناه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأمر بقطعه، فقلت يارسول الله أفي خميسة ثمن ثلاثين درهماً؟ أنا أهبتها له، أو أبيعها له، قال: فهلا كان قبل أن تأتي بي به<sup>(2)</sup>.

وعن أبي أمية المخزومي: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أتى بلص، فاعترف اعترافاً، ولم يوجد معه المتاع، فقال له رسول الله (ما إخالك سرقت) قال: بلى مرتين أو ثلاثاً قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اقطعوه ثم جيئوا به) قال: فقطعوه، ثم جاؤوا به فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قل أستغفر الله وأتوب إليه) فقال أستغفر الله وأتوب إليه، فقال رسول الله (اللهم تب عليه) رواه أبو داود<sup>(3)</sup>.

(1) رواه البخاري / ج4/ ص142.

(2) رواه النسائي / ج8/ ص68/ في كتاب قطع السارق / باب الرجل يتجاوز للسارق، قال الشوكاني: صححه ابن الجارود والحاكم وله شاهد من حديث عمر بن شعيب، ورواه البزار والبيهقي عن طاوس مرسلاً / نيل الأوطار / مرجع سابق / ج7/ ص143.

(3) قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: واللفظ له وأحمد والنسائي ورجاله ثقات / بلوغ المرام / ص277 ط: 1387 / مطبعة الحلبي.





وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لعن الله السارق يسرق البيضة تقتطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)<sup>(1)</sup>.

### حكمة التشريع في عقوبة السرقة

1. جريمة السرقة إذا تفشت في المجتمع واستفحل أمرها، أصابت المجتمع بالشلل التام والقلق الدائم، فيصير الناس لا يأمنون على ما يملكون وما يدخرون من أموال، فنهارهم يتوجسون السطو والسلب، وليلهم ينتابهم الفزع والخوف لهجوم أي مفترس من عصابات السرقات والسطو على منازلهم ومتاجرهم وكل ما يملكون.
- والسارق لا يمكن الاحتراز منه، فإنه ينقب الدور ويهتك الحرز ويكسر القفل، ولا يمكن لصاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك، فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضا وعظم الضرر واشتدت المحنة<sup>(2)</sup>.
2. الآية في عقوبة السرقة أشارت إلى شيء من حكمة التشريع، فالقطع يكون للبدن الآثمة التي استلبت أموال الناس بغير حق، ولم يقل القرآن، اضربوهما أو احبسوهما، أو تؤخذ منهم غرامة مالية، لانتهاك حقوق الآخرين، فكل هذا لا يجدي وقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ﴾ {المائدة: 38}، أي أن عقوبة السرقة ستكون لهم نكالا عن ذلك الجرم الذي ارتكبه، ونكالا لمن تسول له نفسه أن يسطو على حقوق الآخرين وممتلكاتهم.
3. عند تطبيق الحد الشرعي للسرقة سيعيش الناس في أمان واطمئنان على أموالهم وأعراضهم وهذا ما عرف من حكمة تعليق يد السارق بعد قطعها

(1) رواه البخاري /ج8/ص15.

(2) إعلام الموقعين عن رب العالمين / شمس الدين محمد بن القيم /ج2/ص80 ط: مكتبة الكليات الأزهرية.





على رقبته، والتشهير به، حتى تكون عبرة له ولغيره من أصحاب النفوس المريضة.

فعن عبد الرحمن ابن محيريز قال: سألنا فضالة ابن عبيد، عن تعليق اليد في عنق السارق: أمن السنة؟ قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده، ثم أمر بها فعلق في عنقه<sup>(1)</sup>.

4. جريمة السرقة للمال قد تؤدي إلى فقدان الروح، لهذا السارق أو لصاحب المال المسروق الذي يحق له الدفاع الشرعي عن ماله، وقد تتطور هذه الحالة إلى قيام الثارات والانتقامات الجماعية بين عصابة السارق والمسروق.

5. بعض النفوس تألف البطالة والكسل فيحبون أن يعيشوا على جهد غيرهم، فلا يكلفون أنفسهم مشقة البحث عن المال وبذل الجهد فيه، اتكالا على أن السرقة سبيل ميسور وطريق سهل لا يكلفهم مشقة ولا تعب، فجاء حد السرقة علاجاً لهذه الوسواس<sup>(2)</sup>.

(1) رواه أبو داود برقم/4411 وابن ماجه برقم /2587/ وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف لا يحتج بحديثه / نيل الأوطار مرجع سابق / ج7/ص148.

(2) العقوبات المقدرة / مرجع سابق /ص100.





## المبحث الرابع

### جريمة الزنا وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### تعريف الزنا وأدلة العقوبة فيه

##### تعريف الزنا لغة وشرعا

**تعريف الزنا لغة:** الزنا مصدر زنى يزني: بالقصر لغة أهل الحجاز، وبالمدة لغة بني تميم واسم الفاعل منه زان، وجمعه زناه، يقال المرأة تزاني مزانة وزناء: أي تباعي، وزناه تزنية نسبه إلى الزنا، وقال له يازاني<sup>(1)</sup>.

**والزنا في الشرع:** هو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته. والمراد بشبهة الملك: إذا قامت شبهة في ملك من جامعها، أي ملك الرقبة، وشبهة النكاح أي شبهة العقد، بأن وطأ الرجل امرأة تزوجها بغير شهود أو بغير ولي<sup>(2)</sup>. وذكر الأحناف تعريفا مطولا فقالوا: هو الوطأ الحرام في قبل المرأة الحية المشتهاة في حالة الاختيار في دار العدل، ممن التزم أحكام الإسلام، الخالي عن حقيقة الملك وحقيقة النكاح وعن شبهة الملك وعن شبهة النكاح<sup>(3)</sup>.

(1) لسان العرب / ابن منظور / مرجع سابق / ج6/ص96 ، ومختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي / ص275/ط1/1983/بيروت.

(2) شرح فتح القدير / ابن الهمام / مرجع سابق / ج4/ص154 ، والمهذب / مرجع سابق / ج2/ص266، و الفقه الإسلامي وأدلته / د: وهبة الزحيلي / ج6/ ص26 / ط2/1985م دار الفكر دمشق.

(3) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع / علاء الدين أبي بكر الكاساني / ج7ص33/ط2/1982 دارالكتاب





وحد الزاني البكر غير المحصن هو الجلد مئة جلدة، لقول الله تعالى:  
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ {النور:2}.

واختلف العلماء في النفي والتغريب، فقال الحنفية لايضم التغريب إلى الجلد، لأن الله تعالى جعل الجلد جميع حد الزنا، فلو أوجبنا معه التغريب كان الجلد بعض الحد، فيكون زيادة على النص والزيادة عليه نسخ، ولايجوز نسخ النص بخبر الواحد<sup>(1)</sup>.

وقال الشافعية بالتغريب سنة إلى مسافة يقصر فيها الصلاة، وإن رأى الإمام أن ينفيه إلى أبعد منها كان له ذلك<sup>(2)</sup>.

ودليلهم الحديث (خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)<sup>(3)</sup>.

أما الزاني المحصن: وهو الذي سبق له الوطأ في نكاح صحيح، فحده الرجم، رجلا كان أو امرأة، لأن عمر خطب فقال: الرجم حق على من زنى من الرجال والنساء، إذا كان محصنا أو قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف، وأيم الله لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله أي آية الرجم لكتبتها<sup>(4)</sup>.

أما حديث آية الرجم فقد رواه الشيخان عن عمر رضي الله عنه أنه خطب فقال: إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعقناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل مانجد الرجم في

(1) المبسوط / مرجع سابق / ج9 / ص44/وبداية المجتهد /مرجع سابق /ج2/ص427، و الفقه الإسلامي / ج6/ص39 / مرجع سابق.

(2) المذهب في فقه الإمام الشافعي /لأبي إسحاق الشيرازي /ج5/ص394/ط1/1996دار القلم دمشق.

(3) رواد مسلم برقم/1690/و رواد أحمد رقم222/الفتح الرياني ترتيب مسند أحمد / ج16/ص85/أحمدالبناء/طدار الشهاب القاهرة.

(4) النجم الوهاج شرح المنهاج /كمال الدين الدميري /ج9/ص112/ط1/2004م/دار المنهاج.







كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف<sup>(1)</sup>. والآية التي نسخت تلاوتها في حد الرجم هي (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالا من الله والله عزيز حكيم)<sup>(2)</sup>.

### أدلة العقوبة على جريمة الزنا

**أولاً: الزاني المحصن:** وهو الذي سبق له الوطأ في نكاح صحيح، وقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه<sup>(3)</sup> والأدلة على ذلك عى النحو الآتي:-

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له (لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت، قال لا يارسول الله، قال: (أنكته)؟ لا يكرهني قال نعم فعند ذلك أمر برجمه).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لانجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف<sup>(4)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فناده فقال: يارسول الله إني زنيت، فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه فقال له: يارسول الله إني زنيت، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما

(1) رواه البخاري رقم (6442) ومسلم برقم (1691).

(2) ذكرها الحافظ في الفتح عند شرحه للحديث، وذكر رواية عن الحاكم، ثم قال ويستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها، لكون العمل على غير الظاهر من عمومها / فتح الباري / مرجع سابق / ج4/ص108، وذكرها ابن ماجة في سننه، وقال الألباني حديث صحيح / سنن ابن ماجة تصحيح الألباني / ج2/ص81/ط3/1988/بيروت.

(3) غاية البيان / مرجع سابق / ص409، والسراج الوهاج / مرجع سابق / ص387/ وبدائع الصنائع / مرجع سابق / ج7/ص38/ والمغني م مرجع سابق م ج8/ ص157.

(4) روا البخاري /ج4/ص164.





شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله، فقال: أبك جنون؟ قال لا، قال: فهل أحصنت؟ قال نعم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذهبوا به فارجموه)<sup>(1)</sup>.  
ثانياً: الزاني غير المحصن (البكر): وحده الجلد مائة جلدة وتغريب عام، والد ليل على الجلد قول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: 2).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام رجل فقال أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفقه منه، فقال: اقض بيننا بكتاب الله واذن لي، قال (قل)، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته، فأفديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره، المئة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، فغدا عليها فاعترفت فرجمها)<sup>(2)</sup>.

(1) رواه مسلم: صحيح مسلم ابن الحجاج / ج3 / ص1318 / تحقيق محمد عبد الباقي ط1955 / القاهرة.

(2) رواه البخاري / ج4 / ص146، ومسلم / ج3 / ص1325.





## المطلب الثاني

### آثار الزنا على المجتمع وحكمة عقوبته

#### آثار الزنا على المجتمع وخطورته

هناك كثير من الآثار والعواقب السيئة الناتجة عن جريمة الزنا، منها ما يحل بمرتكب الجريمة نفسه، ومنه ما يعم شره وبلاه المجتمع بشكل عام.

#### أولاً: آثار الزنا وعواقبه على مرتكبيه:-

1- أثر الجريمة على النفس البشرية شديد، فيظل الشعور بالذنب لدى مرتكب هذه الجريمة كالشبح المخيف الذي يلاحقه ليلاً ونهاراً، وقد يصيبه أحياناً بالأمراض النفسية والعصبية التي أدت إلى حدوثها قوة الشعور بالذنب، فيعيش أمثال هؤلاء، في المعيشة الضنكا التي وصفها القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ {طه: 124}.

2- قد لا يزيل هذه الحالة إلا التوبة الخالصة من المعاصي، وإلا فسوف تشعر نفس صاحب الجريمة، أن ذنبه لا يمحي، إلا إذا جلد مائة جلدة، إقامة للحد عليه أمام أهله وجيرانه وأصدقائه المقربين، وهذا تأباه النفس، وقد لاتعترف خوفاً من الخزي والعار.

وإن كان ارتكب الجريمة وهو محصن، فسوف يشعر أن جريمته فاقت كل الجرائم وأنه لن يطهرها إلا سيلان دمه رمياً بالحجارة من أفراد المجتمع الذين هتك أعراضهم واستحل محارمهم فتزداد حسرته وندامته إلى أن يغادر هذه الحياة الدنيا.





3- الإصابة بالأمراض الخطيرة المدمرة له ولذريته ولمجتمعه، كمرض الإيدز، الذي أصبح مرض العصر المرعب، الذي يهدد البشرية بالهلاك والدمار، وكذلك سائر الأمراض الأخرى كمرض (الهريز) ومرض (السيلان) وغيرها<sup>(1)</sup>. وهذا تحقيق لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم)<sup>(2)</sup>.

4- الإصابة بالفقر والحاجة إلى الآخرين، وذلك بسبب الإسراف في أموال الزناة، للبحث عن الفروج المحرمة، وتخير الموصفات العالية للعاهرين والعاهرات، إضافة إلى شرب المخدرات والمسكرات، وبهذا ترفع البركة من أموالهم ويحل بهم الفقر المدقع، وهذا ما يشاهد واقعياً عند كثير من هؤلاء المجرمين.

5- يصير في نهاية عمره منبوذاً من عناية ورعاية الآخرين في حالة شيخوخته وضعفه، لأنه صرف شهوته في الحرام ولم يهتم بتكوين أسرة وأولاد يعتنون به كبيراً، كما رباهم صفاراً.

وهذه آثار جريمة الزنا في الدنيا، أما في الآخرة فالعذاب الشديد والهول العظيم. 6- من الحكم العامة لتشريع العقوبات: تحقيق الزجر والردع للجاني وأمثاله وللناس قاطبة ومنع الجريمة أو التخفيف منها، وإصلاح المجرم وتقويمه، ونظافة المجتمع وطهره وحمايته من ظاهرة الإجرام، وتحقيق الأمن والاستقرار الدائم، وحصر الجريمة في أضيق نطاق والدفاع عن المجتمع المسلم ضد الجريمة، والحفاظ على الضرورات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال<sup>(3)</sup>.

(1) للمزيد راجع ككتاب الإسلام والطب / د: محمد وصفي.

(2) روى الحاكم وابن ماجه وهو برقم 3246 في صحيح ابن ماجه / تحقيق الألباني / ج2/ ص370/ ط3/ 1988م بيروت، وقال الألباني في تخريج الحديث : حديث حسن وهو في الصحيحة برقم 106.

(3) الفقه الإسلامي وأدلته / مرجع سابق / ج7/ ص 534.





## آثار الزنا وعواقبه على المجتمع

1- اختلاط الأنساب وزوال الأحساب، فيصير الناس كالحيوانات، لا يعرف الولد أباه والأخ أخاه، ولا يطمئن الأب أن هؤلاء الأطفال من صلبه ومائه، ويضل متحسرا طول الحياة، لأنه يشقى ويتعب لنطف العاهرين، الذين هتكوا ستره وعرضه، كما هتك ستر الآخرين وأعراضهم، وبهذا يحدث التفكك الأسري في حياة الناس، ويكثر الشقاق والطلاق بين الأزواج، لأن كلا منهم يتهم الآخر بالعاشقين والعاشقات والأخلاء والخليات، بل قد تصل هذه التهمة إلى درجة اليقين الذي لا شك فيه.

وبهذا يكون المجتمع في حالة قلق وتوتر وتضجر طيلة الحياة، لأن الزوج لا يطمئن إلى زوجته والزوجة كذلك، والأولاد لا يطمنون في الانتساب إلى أبيهم وعشيرتهم.

2- أن نعم المجتمع الأمراض المختلفه التي أشرنا إليها سابقا، لأن سنة الله في المصيبة أن نعم الصالح وغير الصالح، وكلمة الطاعون المشار إليها في الحديث، قد تكون اسم عام لسائر الأوبئة والأمراض التي تجتاح المجتمع بسبب الذنوب والمعاصي، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ {الشورى: 30}.

3- تكثر الأحقاد والبغضاء والفتن والقتل، كنتيجة فعلية لجريمة هتك العرض، فلا يكفي من هتك عرض إحدى محارمه، إلا أن ينتقم من الجاني بالقتل، إما في مسرح الجريمة أو بعدها.

وهكذا يظهر الفساد وتعم الكوارث العباد والبلاد بما كسبت أيديهم، ويتحقق فيهم قول ربهم، قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ {الروم: 41}.





## حكمة التشريع لعقوبة الزنا

1. أول حكمة من حكم التشريع تظهر من خلال قول الله تعالى في شأن الجلد للزاني والزانية ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {النور:2} قال الشوكاني في تفسير الآية: أي ليحضر إقامة الحد طائفة من المؤمنين، زيادة في التنكيل بهما وشيوع العار عليهما وإشهار فضيحتهما<sup>(1)</sup>. وكذلك تعم العظة والعبرة أفراد المجتمع شرقا وغربا، حين يسري فيهم خبر إقامة الحد الشرعي على الزاني (فلان ابن فلان) وعلى الزانية (فلانة بنت فلان) في الميدان العام في البلد، فيكون أثر هذه المشاهد والأخبار بليغا وعميقا في قلوب الناس، مما يجعلهم ينزجرون عن المعاصي والآثام في كل أيام حياتهم.
2. أما حكمة رجم الزاني المحصن فهي واضحة للعيان، فأمثال هذه النفوس الشريرة، الهاتكة للأعراض والمستبيحة للحرمات، ليس لها علاج إلا الاستئصال النهائي من المجتمع بأن ترجم بالحجارة حتى الموت، وفي هذا من العظة والعبرة ما لم يتصوره الإنسان من آلاف المواعظ والدروس والجهود التربوية لوسائل التربية والتوجيه في المجتمع.
3. فلا يزال أثرها في الناس جيلا بعد جيل، وما زال المسلمون يتأثرون بقصة ماعز والغامدية رحمهما الله إلى اليوم وإلى قيام الساعة، كلما ذكرها العلماء والوعاظ.
3. يقام حد الزنا عند بعض العلماء على المسلم والكافر ذميا أو حربيا<sup>(2)</sup> وفيه من المعاني أن الجريمة تهدد كيان المجتمع بكل طوائفه وجنسياته، فلا بد

(1) فتح القدير / محمد بن علي الشوكاني / ج4 / ص5 / ط: دار الفكر.

(2) روضة الطالبين وعمدة المفتين / شرف الدين يحيى النووي مج10 / ص90 / ط3م 1991م / المكتب الإسلامي /

بيروت، و راجع / نيل الأوطار / مرجع سابق / ج7 / ص105.





من إقامة حجر صحي ووقائي عن طريق إقامة حد الزاني المحصن وغير المحصن، حتى يطمئن المجتمع من حصانته ضد كل الأمراض التي تسببها انتشار الفواحش، وما كوارث الشعوب الإسلامية بانتشار المرض العصري الخبيث (الأيدز) إلا عن طريق العاهرات والعاهرين من غير المسلمين.

جاء في كتاب الأمراض الجنسية/ للدكتور نبيل صبحي: أن انتشار الأمراض الزهرية راجع بالأساس إلى إباحة الصلات الجنسية<sup>(1)</sup>. وأن القرائن التي جمعت من عدة دراسات تدل على أن الأمراض الجنسية تنتج في معظمها عن العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج أي الزنا. ويقول التقرير الذي صدر عن سكرتارية هيئة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية الصادرة في آذار عام 1951م أن الهاويات من الفتيات اللواتي يمارسن العلاقات الجنسية المحرمة هن السبب في انتشار الأمراض الجنسية<sup>(2)</sup>.

4. الشروط المطلوبة التي ذكرت في كتب الفقه الإسلامي لإقامة الحد على البكر مائة جلدة وتغريب عام، وعلى المحصن الرجم، وكذلك سقوط العقوبة لوجود أدنى شبهة، فيه حماية لدماء الناس وأعراضهم وكرامتهم، وكذلك فتح باب التوبة للعصاة والمذنبين الذين لا يلزمهم أن يعترفوا بما اقترفوه من المعاصي، يبرز بوضوح نزاهة الشرع الإسلامي عن الظلم والجور أو عدم التثبت والتحري لكل ملابسات الجريمة وظروفها.

(1) الأمراض الجنسية د: نبيل صبحي الطويل /ص9/ ط2 مؤسسة الرسالة / 1395 هـ.

(2) المرجع السابق /ص85.





## المبحث الخامس

### جريمة القذف بالزنا وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### التعريف للقذف وأدلة عقوبته

##### معنى القذف وشروطه

معنى القذف لغة: القذف في اللغة مصدر من الفعل قذف يقذف، بمعنى رمى، والتقاذف الترامي ن وأصل القذف الرمي بالحجارة، ثم استعير للرمي بالزنا<sup>(1)</sup>.

القذف في الشرع: هو رمي البالغ العاقل من أحسن بصريح الزنا أو ما في معناه أو بنفي نسبه في معرض التعيير، وقيل هو الرمي بالزنا أو اللواط أو شهادة به، ولم تكمل البيهقي<sup>(2)</sup>، وهو محرم بل يعد كبيرة من الكبائر لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: 23).

والقذف محرم بالإجماع، للأذى الحاصل به، المأمور بانتفائه شرعا، وقد نص الله ورسوله على القذف بالزنا، لتأكيد تحريمه، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور: 4).

(1) لسان العرب / مرجع سابق / ج 11 / ص 184.

(2) منتهى الإرادات / تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي ابن النجار / ج 2 / ص 471، و كشف القناع على متن الإقناع / منصور البهوي / ج 6 / ص 104 / ط 1983م عالم الكتب / بيروت، و راجع شرح الزركشي على متن الخرقى / ج 4 / ص 50 / ط 1997 / دار خضر بيروت.







وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: وما هن يارسول الله قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات) <sup>(1)</sup>.

ويشترط خمسة شروط في القاذف حتى يقام عليه الحد وهي :-

- 1- البلوغ فلا يقام الحد على غير البالغ.
  - 2- العقل فلا يقام الحد على الصبي والمجنون.
  - 3- ألا يكون أصلاً للمقذوف، كالأب والجد والأم والجددة.
  - 4- أن يكون مختاراً، فلا حد على من أكره على القذف.
  - 5- أن يكون عالماً بالتحريم، فلا حد على جاهل بحكم القذف.
- ويشترط خمسة شروط أخرى في المقذوف وهي :-

- 1- أن يكون المقذوف مسلماً.
- 2- أن يكون المقذوف بالغاً.
- 3- أن يكون المقذوف عاقلاً.
- 4- أن يكون عفيفاً: أي لم يثبت عليه الزنا من قبل .
- 5- ألا يكون قد أذن للقاذف بقذفه <sup>(2)</sup>.

ومن ألفاظ القذف: أن يقول زنيته أو يازاني أو يامخنث أو لطت أولاد بك فلان أو يالأنط أو يالوطي أو للمرأة ياقحبه، أو يقول لابنها من زيد لست ابنه أو بما أشبه ذلك من ألفاظ تدل على هذه المعاني.

وحد القذف أن يجلد ثمانين جلدة، وكذلك إسقاط شهادته، إلا إذا تاب فتعود إليه شهادته، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ {النور: 5}.

(1) رواه البخاري برقم /2615 ومسلم برقم /89.

(2) الفقه المنهجي / مرجع سابق / ج8 / ص66.



ويسقط حد القذف بثلاثة أشياء وهي:

- 1- إقامة البينة على ثبوت الزنا أو إقرار المقذوف بذلك.
- 2- عفو المقذوف عن القاذف.
- 3- أداء اللعان إذا كان القاذف زوجاً<sup>(1)</sup>.

### أدلة عقوبة القذف من الكتاب والسنة

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥﴾ {النور: 4-5}، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ {النور: 23}.

ومن الأحاديث التي وردت في موضوع القذف ما يأتي:-

1. عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن هلال ابن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشريك ابن سحما، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (البينة أو حد في ظهرك) فقال يارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة؟ فجعل النبي يقول البينة وإلا حد في ظهرك) فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، فليزلن الله ما يبريء ظهري من الحد، فنزل جبريل وأنزل عليه ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ {النور: 6} فقرأ حتى بلغ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٩﴾ {النور: 9} فانصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأرسل إليها، فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب) ثم

(1) الفقه المنهجي /مرجع سابق /ج4/ص69/ وللمزيد راجع : العقوبات في الإسلام /د: عبدالرحمن الداود /ص83/ط1/1393هـ.





قامت فشدهت فلما كانت عند الخامسة وقفوها، وقالوا إنها موجبة، قال ابن عباس فتلكتأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع، ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ابصروها فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الإليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك ابن سحما) فجاءت به كذلك، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لولا مامضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن)<sup>(1)</sup>.

2. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اجتنبوا السبع الموبقات، قيل يارسول الله وماهن؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات)<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني

### آثار جريمة القذف على المجتمع وحكمة تشريع عقوبتها

جاء في ضلال القرآن أثناء الكلام عن تفسير آية القذف: إن ترك الألسنة تلقي التهم على المحصنات، وهن العفيفات الحرائر ثيبات أو أبكارا، بدون دليل قاطع يترك المجال فسيحا لكل من شاء أن يقذف بريئة أو بريئا بتلك التهمة النكراء، ثم يمضي آمنا، فتصبح الجماعة المسلمة وتمسي، وإذا أعراضها مجرحة وسمعتها ملوثة، وإذا كل فرد فيها متهم أو مهدد بالاتهام. وإذا كل زوج شاك في زوجه وكل رجل شاك في أصله ونسبه، وكل بيت فيها مهدد بالانهيار وهي حالة من الشك والقلق والريبة لاتطاق.

(1) رواء البخاري / برقم 4470.

(2) رواء البخاري / برقم 2615.





ولهذا صيانة للأعراض من التهجم وحماية لأصحابها من الآلام الفظيعة التي تصب عليهم شدد القرآن الكريم في عقوبة القاذف، فجعلها قريبة من عقوبة الزنا (ثمانين جلدة) مع إسقاط الشهادة والوصم بالفسق، والعقوبة الأولى جسدية والثانية أدبية في وسط الجماعة والثالثة دينية، فهو منحرف عن الإيمان خارج عن طريقه المستقيم<sup>(1)</sup>.

ومن حكم التشريع لعقوبة القذف، أنها تلزم المجتمع المسلم أفرادا وجماعات رجالا ونساء، أن يلتزموا الأخلاق الحميدة والأقوال النبيلة، فلا تتطرق ألسنتهم بالسباب والشتم لأعراض الآخرين

فشرف الإنسان وعرضه وكرامته، أغلى عند ذوي النفوس الأبية من أرواحهم، فقد يقدم روحه للانتقام عندما يخدش عرضه أو تهان كرامته.

ولهذا كان الزنا عند نساء العرب شيء مستقبح، ويتضح ذلك من معاهدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، المعروفة للنساء ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ {الممتحنة: 12}.

ومن حكم التشريع لعقوبة القذف وغيرها أن تعجيل العقوبة في الدنيا من رحمة الله تعالى بعبد كما جاء في الحديث المشهور (إذا أراد الله بعبد خيرا عجل له عقوبته في الدنيا، وإذا أراد الله بعبد شرا، أمسك عنه عقوبته في الدنيا، فيرد يوم القيامة بذنوبه)<sup>(2)</sup>.

(1) في ضلال القرآن / سيد قطب / ج4/ص2490/ط7/1978م/دار الشروق بيروت.

(2) زاد المعاد / محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية /ص661/ ط1/2001م /دار الفكر بيروت، والحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن.





ومن التشديد في عقوبة القذف عند بعض الفقهاء، أنه إذا قذف جماعة من الناس أن عليه حداً لكل واحد منهم، لأنها حقوق لأدميين، فلم تتداخل كالديون والقصاص<sup>(1)</sup>.

وفي هذا إشارة واضحة إلى احترام الشرع الإسلامي لأعراض الناس وكرامتهم، فبمجرد كلمة واحدة، يعاقب بثمانين جلدة، فكيف إذا حد عن كل واحد من الجماعة، وبهذا تحفظ الأعراض وتُصان الكرامات.

(1) العقوبات في الإسلام / مرجع سابق / ص 94.





## المبحث السادس

### جريمة شرب الخمر وعقوبتها وحكمة تشريعها

#### المطلب الأول

##### التعريف وأدلة التحريم

1- قال صاحب القاموس: الخمر ما أسكر من عصير العنب، أو عام كالخمرة، وقد يذكر، والعموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب، وما كان شرابهم إلا البسر والتمر.

وسميت خمرا لأنها تخمر العقل وتستره، أو لأنها تركت حتى أدركت واختمرت، أو لأنها تخامر العقل: أي تخالطه، والخمار بئعها، واختمارها: إدراكها وغليانها<sup>(1)</sup>.

2- وفي تعريف السكر: جاء في لسان العرب، السكران خلاف الصاحي، والسكر نقيض الصحو، والسكر ثلاثة: سكر الشباب، وسكر المال، وسكر السلطان، والاسم السكر بالضم وأسكره الشراب، والجمع سكارى، ورجل سكير: دائم السكر، والمُسكر: المخمور، وسكرت الموت شدته، والسكر شراب يتخذ من التمر وأشيا أخرى تخلط به، وسكر بصره غشي عليه.

وقال أبو عمر بن عبد العلاء: سكرت أبصارنا، مأخوذ من سكر الشراب، كأن العين لحقها ما يلحق شارب المسكر إذا سكر<sup>(2)</sup>.

(1) القاموس المحيط / الفيروز آبادي/ص495/ط2/1987/م[سنة الرسالة /بيروت.

(2) لسان العرب / مرجع سابق ج6/ص305.





3- ومعنى الخمر شرعا: هي كل ماغلا واشتد وقذف بالزبد من عصير العنب خاصة، وهذا متفق عليه، وقال البعض أو من كل مسكر خامر العقل وخالطه من عصير العنب أو غيره<sup>(1)</sup>.

4- وعند العلماء: أن كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام من أي شيء كان، ويسمى خمرا حكمه حكم عصير العنب في تحريمه ووجوب الحد على شاربه<sup>(2)</sup>.

5- والخمر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴿٩١﴾ {المائدة: 90- 91}.

وأما السنة: فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)<sup>(3)</sup>.

وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه)<sup>(4)</sup>.

وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر وأجمعت الأمة على تحريمه، فمن استحلها فقد كذب

(1) راجع أحكام القرآن / أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص / ج2/ص461 وفتح الباري شرح صحيح البخاري / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / ج10/ص47/ط: الحلبي، وبداية المجتهد / مرجع سابق ج1 / ص492، والشرح الكبير / شمس الدين بن قدامة / ج10 / ص327/ط1972/بيروت.

(2) رواه مسلم، وأبي داود / عون المعبود شرح سنن أبي داود / رقم 3674/محمد أبادي/ج10/ص85/ط1/1990/دارالكتب/بيروت.

(3) عون المعبود / المرجع السابق /رقم3669/ج10 ص80.

(4) رواه أبو داود برقم 3674 وقال الألباني حديث صحيح /اختصار السند لسنن أبي داود /ج3/ط1/1989/بيروت.





النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه، فيكفر بذلك ويستتاب، فإن تاب وإلا قتل. إذا ثبت هذا فالمجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد وقذف زبده، وما عداه من الأشربة المسكرة فهو محرم<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### مقدار الحد في جريمة شرب الخمر

يختلف العلماء في حد شرب الخمر على قولين: سنذكرهما باختصار مع ذكر الأدلة التي استدلووا بها:

**القول الأول:** أن يجلد شارب الخمر ثمانين جلدة، وعلى هذا القول الأحناف والمالكية والحنابلة وأحد قولي الشافعية<sup>(2)</sup> - قالوا إنه يجب الحد على السكران ثمانين جلدة، ودليلهم قيام الإجماع عليه من الصحابة رضوان الله عليهم من غير نكير، حين شاورهم سيدنا عمر بن الخطاب في حد الشرب<sup>(3)</sup>، وقد سبق هذا الحديث في الصفحة الماضية.

ومن أدلة القول بهذا الرأي: ما رواه البخاري في صحيحه عن السائب بن يزيد، قال (كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

(1) الشرح الكبير / مرجع سابق / ج 10 / ص 325.

(2) النجم الوهاج في شرح المنهاج / كمال الدين محمد الدميري / ج 9 / ص 231 ط 1 / 2004م دار المنهاج، والمغني / مرجع سابق / ج 8 / ص 305.

(3) رواه مسلم في الحدود / باب حد الخمر برقم / 1706.







وإمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم له بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجلد عمر أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين<sup>(1)</sup>.  
وروى مسلم عن أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين، قال: وفعله أبو بكر، فلما كان عمر: استشار الناس، فقال: عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون<sup>(2)</sup>.

**القول الثاني:** للشافعية في المشهور عنهم: أن حد الشرب أربعون، لأنه الذي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله، ولأنه الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وأما ما فعله سيدنا عمر من الزيادة إلى الثمانين، فهو من باب التعزيز لآمن الحد، فالحمد أربعون وله أن يعززه إلى ثمانين سوطاً<sup>(3)</sup>.

واستدل الشافعية بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين)<sup>(4)</sup>.  
وما رواه مسلم: أن عثمان رضي الله عنه، أمر بجلد الوليد بن عقبة بن أبي معيط، فجلده عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما، وعلي رضي الله عنه يعد، حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك، ثم قال: (جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي)<sup>(5)</sup>.

(1) رواد البخاري ج/4 ص140.

(2) رواد مسلم مج3/ص1330.

(3) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان /محمد أحمد الرملي /مرجع سلبق ص415، والسراج الوهاج على متن المنهاج / مرجع سابق / ص396.

(4) رواد مسلم برقم (1706).

(5) رواد مسلم برقم (1707).





## المطلب الثالث

### آثار جريمة شرب الخمر على المجتمع وحكمة عقوبتها

#### آثار جريمة شرب الخمر على صاحبها وعلى المجتمع

1- المسكرات بشكل عام تؤدي إلى ذهاب عقل المخمور لساعات من أيامه ولياليه، وبذهاب العقل لاشك أنه سوف يتصرف تصرف الحيوان بل أشد من ذلك، ولهذا فالأخبار عن المدمنين على المسكرات قد لايتصورها الخيال، فهذا قد يؤدي بنفسه إلى الهلاك المحقق بوسائل متعددة إما التردى من شاهق، أو التعامل مع السلاح الناري فتكون الكارثة عليه ومن يعول، أو حادث مروري مروع يفقده حياته وحياة عشرات الأفراد من أقربائه أو أفراد المجتمع الذي يعيش فيه.

2- قصة حمزة رضي الله عنه خير شاهد في الموضوع، وذلك حين شرب الخمر في دار أحد الأنصار، ثم بقر خواصر ناقتي علي وجب أسنمتهما، وهما باركتان بجانب الدار، فاخبر علي رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء إلى حمزة، فصدر عن حمزة من القول الجافي المخالف لما يجب عليه من احترام النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وتعزيزه، حيث خاطب النبي وعلي بقوله وهل أنتما إلا عبيد لأبي، فرجع النبي صلى الله عليه وسلم على عقبه، وخرج، وكان هذا الأمر قبل أن تحرم الخمر، وفي القصة دلالة واضحة لأثر الخمر على صاحبها وعلى المجتمع من حوله<sup>(1)</sup>.

3- إصابة هؤلاء السكران بالأمراض المتعددة في الكبد والقلب والجهاز التناسلي والمعدة مثل تليف الكبد أو تحجره، وتصلب شرايين القلب، وإصابتهم

(1) الجامع لأحكام القرآن / محمد بن أحمد القرطبي/ ج6/ ص287/ ط1967م / دار الكتاب العربي / القاهرة.





بالعقم وأمراض القرحة وغيرها من أمراض المعدة، بل قد تصيب الأمراض نسل هؤلاء المخمورين جيلا بعد جيل<sup>(1)</sup>.

4- العداوة والبغضاء المشار إليها في الآية (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة و البغضاء في الخمر والميسر) فكم من العداوات والبغضاء في الحياة الزوجية والأسرية، وبين رفاق السوء المجتمعين على موائد الخمر والمسكرات، وكم قضايا في حياة هؤلاء المخمورين.

فقد تسيل الدماء وتحدث الليالي الحمراء الدامية فيما بينهم لأتفه الأشياء، فهذا يخرج على زملائه المجاورين له في غرفته ليلا وفي يده عصي غليظة يواجه بها كل من يلاقيه، وهذا يخرج إلى الشرفة المجاورة لغرفته في الفندق بالطابق الرابع ويبول على من تحته من الساكنين، وآخر من عليه القوم يجتمع مع ندمائه في مقيل، فيأخذ السلاح الناري ويردي مجموعة من ندمائه وأصدقائه قتلى، وهذا ما علمناه علم اليقين، وفي التاريخ عبرة للمعتبرين.

### حكمة التشريع في تحريم الخمر

1- من حكم التشريع في تحريم شرب الخمر أنها حرمت تدريجيا كما ذكر في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: (حرمت الخمر ثلاث مرات، قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) فقال الناس ما حرمها علينا، إنما قال فيها إثم كبير ومنافع للناس، وكانوا يشربون حتى كان يوما من الأيام، فصلى أحدهم فخلط في قرائته، فأنزل الله آية أغلظ منها (يا أيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ماتقولون) فكان الناس

(1) للمزيد راجع: الخمر بين الطب والفقه / د: محمد علي البار / ط5/ الدار السعودية للنشر.





يشربون، ثم أنزلت آية أغلظ منها (ياأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) قالوا: انتهينا ربنا... الحديث<sup>(1)</sup>.

وبهذه الخطوات الحكيمة جفف الإسلام ينابيع الخمر وطمع النفوس العاشقة له عن شربه، وحول المدمنين تدريجياً إلى الحياة الطبيعية<sup>(2)</sup>.

2- تحريم الخمر يتفق وتعاليم الإسلام الذي يهدف إلى إيجاد شخصية قوية في جسمها ونفسها وعقلها، ومامن شك في أن الخمر تضعف الشخصية وتذهب بمقوماتها، لأن شارب الخمر في غيبة عقله يتحول إلى حيوان شرير، ويصدر عنه من الشر والفساد ما لا حد له، فالقتل والزنا والعدوان وإفشاء الأسرار وخيانة الأوطان، وكثرة الطلاق والشقاق في الحياة الأسرية ومصائب كثيرة لا تحصى، سببها الرئيس أحياناً هو تعاطي المسكرات والمخدرات<sup>(3)</sup>.

3- الشريعة الإسلامية اعتبرت شرب الخمر جريمة وعاقبت عليه عقاباً عادلاً من شأنه أن يرد المجرم عن إجرامه ويردعه عن غيه، وحاربت الدوافع النفسية في نفس المجرم التي تدعو إلى الجريمة! بينما القوانين الوضعية لم تعتبره جريمة، وإنما تعاقب عليه بغرامات مالية أو السجن اعتباراً منها أن في هذا إخلالاً بالأمن وإقلاقاً للراحة<sup>(4)</sup>.

4- أثبتت العلوم الدنيوية الحديثة أضرار الخمر والمخدرات في جميع أجهزة الإنسان بما لديها من وسائل وأجهزة علمية دقيقة، إضافة إلى مضارها المالية

(1) رواه احمد /راجع الفتح الرباني لترتيب المسند / أحمد البنا/18/ص85/دار الشهاب /القاهرة، والحديث أورده الهيثمي ورواه أبو وهب مولى أبي هريرة، لم يجرحه أحداً، وأبو نجیح ضعيف لسوء حفظه وقد وثقه غير واحد، قال الشارح وله شواهد كثيرة تعضده / المصدر السابق /ص86.

(2) للمزيد راجع/الخمر بين الطب والفقه ص105/مرجع سابق.

(3) موقف الإسلام من الخمر /بحث قدم من وفد الكويت في المؤتمر الدولي لمنع الكحول 23/أغسطس1976م.

(4) الخمر في ضوء الكتاب والسنة /د : محمد عمر الشنقيطي ص210/ط1/1991دار القبلة /جدة.





والخلاقية والاجتماعيه والدينيه، ولهذا قامت البلدان الأوروبيه والأمريكية لمكافحتها بشتى الوسائل الدعائية ونشر أضرارها بشتى الوسائل! بينما نجد أن ديننا الحنيف نهى عنها منذ ألف وأربعمئة سنه ونيف، لأن الله عز وجل أراد أن يبعد أذاها وأضرارها عن المسلمين<sup>(1)</sup>.

5- تشريع الإسلام العقوبة البدنيه والنفسيه الرادعه لشارب الخمر، تعد رحمة لهؤلاء المارقين حتى لا ينزلقوا في هوة الإدمان، وحفاظا للمجتمع بأسره من أن يجره إليه هذا الانحراف<sup>(2)</sup>.

(1) موقف الإسلام من الخمر /د: صالح بن عبد العزيز ص 27 / ط2م 1980م / دار النصر للطباعة / مصر.

(2) حكمة الإسلام في تحريم الخمر /د: مالك بدري / ص 118 / ط 1996 / المعهد العالمي للفكر الإسلامي.





## الخاتمة:

حاولت في بحثي هذا أن أوضح بعض العقوبات المقدرة في الشرع الإسلامي المسماه بجرائم الحدود، التي حدد مقادير العقوبة فيها بنصوص الكتاب أو السنه، وهي جرائم الردة والحراية والزنا والقذف وشرب الخمر، موضحا بعض الحكم التشريعيه للعقوبات المقدرة لكل جريمة وأثر هذه الجرائم في حياة الفرد الجاني أو المجنى عليه أو المجتمع بشكل عام.

وقد جعلت موضوع البحث مقسماً إلى ستة مباحث، ولكل مبحث بعض الفروع والمطالب المختصرة.

أما العقوبات المتعلقة بجرائم القتل بأنواعه (الخطأ، والعمد، وشبه العمد) وأنواع الجنايات التي في البعض منها عقوبات مقدرة، فقد تركت الحديث عنها لكثرة التفاصيل والتفريعات المتعلقة بها فهي تحتاج إلى بحث مستقل يناقش كل مايتعلق بها من أحكام.

ولقد حاولت الإيجاز في بحثي هذا حتى لا يكون مطولاً، فلم أتعلم في كثير من المسائل الفقهية لسرد أقوال العلماء في سائر المذاهب، وإيضاح اختلافاتهم وأدلتهم.

وفي الختام أسأل من الله العلي القدير أن يفقهنا في الدين ويعلمنا التأويل ويلهمنا رشدنا، ويتجاوز عنا الزلات والخطايا، ويهديننا سواء السبيل، فهو نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، والحمد لله رب العالمين.





## المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. إعلام الموقعين عن رب العالمين/ شمس الدين محمد بن القيم/ ط:  
مكتبة الكليات الأزهرية.
3. الأمراض الجنسية/ د:نبيل صبحي الطويل/ ط2/ مؤسسة  
الرسالة/1395هـ .
4. الأم / محمد بن إدريس الشافعي /ط2/دار المعرفة / بيروت.
5. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع/ علاء الدين أبي بكر الكاساني/  
ط2/ 1982م/ دار الكتاب العربي/ بيروت.
6. بداية المجتهد ونهاية المقتصد/ محمد بن أحمد بن رشد/ مكتبة  
الكليات الأزهرية.
7. بلوغ المرام من أدلة الأحكام/ أحمد بن حجر العسقلاني/ ط1378م/  
الخطبي.
8. التفسير الكبير/الفخر الرازي/ط2/دار الكتب العلمية/ طهران.
9. تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي/محمد عبد الرحمن المباركفوري/  
الناشر محمد المكتبي.
10. الجامع الصحيح /محمد بن إسماعيل البخاري/ط:بولاقي/1286هـ.
11. الجامع لأحكام القرآن / محمد بن أحمد القرطبي/ط1967م/دار  
الكتاب العربي / القاهرة.
12. جامع البيان عن تأويل آي القرآن/محمد بن جرير الطبري/ط2/ م:  
الخطبي.
13. الخمر بين الطب والفقہ / محمد علي البار/الدار السعودية للنشر.





14. الخمر في ضوء الكتاب والسنة / د: محمد عمر الشنقيطي/ ط1/1991م/دار القبلة / جده.
15. روح الين الإسلامي / طيارة عفيف عبد الفتاح/ ط7.
16. روضة الطالبين وعمدة المفتين/ يحي بن شرف النووي/ ط3/1991/ المكتب الإسلامي/ بيروت.
17. زاد المعاد/ محمد بن أبي بكر بن القيم/ ط1/2001/دار الفكر/بيروت.
18. سنن الدار قطني/ علي بن عمر الدار قطني/ ط: دار المحاسن / القاهرة.
19. سبل السلام / محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني/ ط: دار الفكر.
20. السنن الكبرى/ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي/ ط: دائرة المعارف/ الهند.
21. السراج الوهاج على متن المنهاج/ شرف الدين يحي النووي/ ط1995م/ دار الفكر/ بيروت.
22. شرح صحيح مسلم / محي الدين بن شرف النووي/ ط: رئاسة البحوث العلمية/ السعودية.
23. شرح الزركشي على متن الخرقى/ ط2/1997/ دارخضر/ بيروت.
24. الشرح الكبير على متن المقنع / شمس الدين بن قدامة المقدسي/ ط3/1983م دارالكتاب العربي/ بيروت.
25. شرح فتح القدير/ كمال الدين بن الهمام الحنفي/ ط دار الفكر/ بيروت.
26. صحيح مسلم / مسلم بن الحجاج النيسابوري/ ط1955/ القاهرة.
27. صحيح سنن أبي داود/ بإختصار الألباني/ ط1/1989م/ المكتب الإسلامي بيروت.







28. صحيح بن ماجه / إختصار: محمد ناصر الدين الألباني/ ط3/1988م.
29. الصحاح /إسماعيل بن حماد الجوهري/ ط دار الكتاب العربي/القاهرة.
30. العقوبات المقدرة وكمة تشريعها /د: مطيع الله الصرهيد/ ط1 : 1983هـ.
31. العقوبات في الإسلام /د: عبد الرحمن الداود / ط1/1393هـ.
32. عون المعبود شرح سنن أبي داود/ محمد أبادي/ ط1 / 1990/ دار الكتب العلمية بيروت.
33. غاية البيان شرح زيد بن رسلان/ محمد أحمد الرملي/ ط3/1994م/بيروت .
34. في ضلال القرآن/سيد قطب / ط7/1987/ دار الشروق/بيروت.
35. الفتح الرباني/ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني/ احمد عبد الرحمن البناء / القاهرة.
36. الفقه الأسلامي وأدلته /د: وهبة الزحيلي/ ط2/1985/ دار الفكر دمشق.
37. فتح القدير/ محمد بن علي الشوكاني/ ط: دار الفكر/دمشق.
38. فتح الباري شرح صحيح البخاري/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ ط : مصطفى الحلبي.
39. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي/د: مصطفى الخن وآخرين / ط: دار القلم.
40. القاموس المحيط / مجد الدين محمد الفيروز ابادي/ ط2/1987/ مؤسسة الرسالة.



41. كشفاف القناع على متن الإقناع/ منصور البهوتي/ ط 1983/عالم الكتب/بيروت.
42. لسان العرب/ للعلامة بن منظور/ ط 1/1995/ دار إحياء التراث العربي/بيروت.
43. المغني / موفق الدين بن قدامة/ ط 1983/ دار الكتاب العربي/بيروت.
44. الموطأ / مالك بن أنس/ ط 1951/ دار إحياء الكتب العربية / القاهرة.
45. المعجم الوسيط /د: إبراهيم أنيس وآخرين / ط 1/1973/ دار المعارف مصر.
46. المهذب / أبي إسحاق الشيرازي/ ط 1/1996/ دار القلم/دمشق.
47. موقف الإسلام من الخمر/ بحث في المؤتمر الدولي / 23/ أغسطس 1976.
48. موقف الأسلام من الخمر/ د: صالح بن عبد العزيز/ ط 2/1980/ دار النصر.
49. منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح والزيادات/ تقي الدين محمد بن النجار الفتوحي / ط: مكتبة دار العروبة.
50. المبسوط/ شمس الدين السرخسي/ ط 2/ دار المعرفة/ بيروت.
51. المدونة الكبرى/ مالك بن أنس الأصبحي/ مطبعة دار السعادة/ القاهرة.
52. مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي/ ط 1م 1983/ بيروت.
53. نيل الأوطار / محمد بن علي الشوكاني/ ط 1/ 1996/ دار الخير/ بيروت.
54. النجم الوهاج شرح المنهاج / كمال الدين الدميري/ ط 1/2004م/د المنهاج.

